



International Monetary Fund  
700 19<sup>th</sup> Street, NW  
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/228  
للنشر الفوري  
19 مايو 2016

## المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 16 مايو 2016 مشاورات المادة الرابعة<sup>1</sup> مع الجزائر، ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون عقد اجتماع لهذا الغرض.<sup>2</sup>

شهدت الجزائر تدهور آفاق الاقتصاد منذ انعقاد المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014، بينما أدى هبوط أسعار النفط إلى جعل إعادة صياغة نموذج النمو في الجزائر مطلباً أكثر إلحاحاً. ولا يزال أثر صدمة أسعار النفط محدوداً على النمو حتى الآن، لكن أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي تراجعت إلى حد كبير.

وفي عام 2015، زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.9% وارتفع التضخم إلى 4.8%. وزاد عجز المالية العامة إلى الضعف ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الانخفاض في الإيرادات الهيدروكربونية، كما حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري نتيجة لهبوط الصادرات الهيدروكربونية بنسبة تقارب النصف. ورغم أن الاحتياطيات لا تزال كبيرة، فقد انخفضت بمقدار 35 مليار دولار لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 192 مليار دولار في 2013. ولا يزال مستوى الدين الخارجي منخفضاً للغاية.

### تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لتقييم خبراء الصندوق، على النحو التالي:

يواجه الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية شديدة يرجح استمرارها لفترة طويلة، مما يستدعي التحرك بقوة على مستوى السياسات مستنداً في ذلك إلى ضبط أوضاع المالية العامة وإجراء الإصلاحات الهيكلية. فقد كشف هبوط أسعار النفط عن مواطن ضعف طويلة الأمد في اقتصاد تقوده

<sup>1</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

<sup>2</sup> يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقاً لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المقدم دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

الدولة ويعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع الهيدروكربونات. ولا يزال أثر صدمة أسعار النفط محدودا على النمو حتى الآن، لكن أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي تراجعت إلى حد كبير. ويفضل الهوامش الاحتياطية التي تراكمت في السابق، فإن الجزائر أمامها فرصة لضمان سلاسة عملية التكيف مع الصدمة وإعادة صياغة نموذج النمو. وستطلب استعادة التوازن الاقتصادي الكلي الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط يصاحبه تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات الهيكلية بهدف تنويع الاقتصاد، على أن تقوم سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية بدور داعم في هذا الخصوص. وسوف يكون التواصل ضروريا لبناء توافق في الآراء حول الإصلاحات اللازمة لضمان تنفيذها في الوقت المناسب.

وسوف يتعين على الجزائر مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لاستعادة استمرارية ماليتها العامة وضمان العدالة بين الأجيال، ودعم الاستقرار الخارجي. وسيطلب هذا ضبط الإتفاق الجاري، وإجراء مزيد من الإصلاح في نظام الدعم مع توفير الحماية للفقراء، وتعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية، وزيادة كفاءة الاستثمار، وتعزيز إطار الموازنة. ومع التراجع السريع في وفورات المالية العامة سيكون على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجوزات المستقبلية. وإلى جانب زيادة إصدار سندات الدين المحلية، ينبغي أن تنظر السلطات الجزائرية في إمكانية الاقتراض من الخارج، وفتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص في رؤوس أموال بعض المؤسسات الاقتصادية العامة، على أساس من الشفافية.

وينبغي القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في دعم النشاط الاقتصادي أثناء عملية الضبط المالي وتنويع الاقتصاد. ومن أهم الإصلاحات في هذا الصدد تحسين مناخ الأعمال، وفتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي، وتحسين فرص الحصول على الائتمان وتطوير الأسواق الرأسمالية، ورفع مستوى الحوكمة والتنافس والشفافية. ويتعين أيضا زيادة المرونة في أسواق العمل مع تحسين مستوى توافق المهارات التي يفرزها النظام التعليمي مع احتياجات القطاع الخاص. ورغم أن القيود على الواردات قد توفر انفراجة مؤقتة، فإنها تتسبب في حدوث تشوهات ولا يمكن أن تكون بديلا للإصلاحات الرامية إلى تعزيز الصادرات. ونظرا لأن الإصلاحات الهيكلية تستغرق وقتا حتى تؤتي ثمارها فينبغي البدء بتنفيذها دون إبطاء.

وإلى جانب ضبط أوضاع المالية العامة وإجراء الإصلاحات الهيكلية، سوف تساهم زيادة مرونة سعر الصرف في دعم التكيف مع أثر صدمة أسعار النفط. فلا يزال سعر الصرف الفعلي الحقيقي أعلى كثيرا من قيمته الفعلية على الرغم من بعض الانخفاض المسجل في عام 2015. وسوف يساعد ضبط أوضاع المالية العامة وإجراء الإصلاحات الهيكلية إلى جانب زيادة مرونة سعر الصرف على جعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوافقا مع قيمته التوازنية ويساهم في إعادة توازن الاقتصاد.

ويجب أن تتواءم السياسة النقدية في الجزائر مع بيئة السيولة المتغيرة مع الوقاية من الضغوط التضخمية المحتملة. ويعمل حاليا بنك الجزائر المركزي على اتخاذ الإجراءات الملائمة للتكيف مع بيئة السيولة المتغيرة عن طريق إعادة تفعيل أدواته التمويلية مع تحسين قدرته على التنبؤ بأوضاع السيولة وإدارتها. وفي المرحلة المقبلة، ينبغي أن يعمل بدقة على ضبط السياسة النقدية للوقاية من الضغوط التضخمية المحتملة.

وينبغي تعزيز سياسات القطاع المالي للتصدي للمخاطر المتزايدة المحيطة بالاستقرار المالي. ويتمتع القطاع المصرفي ككل بمستوى جيد من الرسملة والربحية، ولكن استمرار أسعار النفط المنخفضة لفترة مطولة يزيد من المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط القوية بين القطاع المالي وقطاع الهيدروكربونات والقطاع العام تزيد من تعرض البنوك للمخاطر النظامية وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات استباقية. وينبغي أن تواصل السلطات بذل الجهود لتقوية إطار السلامة الاحترازية بما في ذلك عن طريق تعزيز دور السياسة الاحترازية الكلية، وتحسين الاستعداد للأزمات وإدارتها.

### الجزائر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2013-2017

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:					
	2017	2016	2015	2014	2013
	تقديرات				
السكان: 39.5 مليون؛ 2014					
الحصة (القديمة): 1254.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة					
أهم أسواق التصدير: الاتحاد الأوروبي					
أهم الصادرات: النفط والغاز					
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:					
4318 دولار أمريكي (2015)					
معامل جيني: 0.31 (2011)					
<b>الناتج</b>					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.9	3.4	3.9	3.8	2.8
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني (%)	3.1	3.7	5.5	5.6	7.1
<b>التوظيف</b>					
معدل البطالة (%، نهاية الفترة)	...	...	11.2	10.6	9.8
<b>الأسعار</b>					
التضخم (%، متوسط)	4.0	4.3	4.8	2.9	3.3
<b>مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)</b>					
مجموع الإيرادات	28.0	26.8	30.1	33.4	35.8
منها، هيدروكربونية	11.2	10.2	14.1	19.7	22.1
مجموع النفقات	40.2	42.4	46.5	41.3	36.7
رصيد الموازنة الكلي (عجز -)	12.2-	15.6-	16.4-	8.0-	0.9-
إجمالي الدين الحكومي	25.4	15.4	9.0	8.0	7.7
<b>النقود والائتمان</b>					
النقود بمعناها الواسع (التغير %)	10.0	1.1	0.5	14.4	8.7
الائتمان المقدم للاقتصاد (التغير %)	10.0	9.0	16.1	25.7	19.9
<b>ميزان المدفوعات</b>					
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	17.0-	17.9-	16.2-	4.4-	0.4
الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.1	0.9	0.4-	0.7	0.9
إجمالي الاحتياطي (بما يعادل شهور الواردات) /1	18.9	22.1	29.8	33.5	32.3
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	4.9	2.8	1.8	1.7	1.6
<b>سعر الصرف</b>					
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	3.2-	1.6-	4.3-	2.1	1.4-

المصادر: السلطات الجزائرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ بعدد شهور العام التالي من واردات السلع والخدمات.